الملتقى الوطني: صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية.

المحور الثالث: المنهج النقدي في الصحيحين.

عنوان المداخلة المقترحة: استشكالات أحاديث "صحيح البخاري" في كتاب "القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي" -دراسة نقدية-

بقلم الدكتور: خريف زتون

بريد إلكتروني: abouziad.dz@gmail.com

هاتف رقم: 0676100025

مقدمة:

تتعرّض السنة النبوية -في وقتنا الحالي- إلى حملات تشويه عظيمة، وهي تتّخذ أشكالا مختلفة، فمرّة تستهدف رواة حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم، ومرّة تستهدف المنهج النقديّ عند المحدّثين برمّته، وتتّهمه بالتقصير والعجز عن مواجهة الوضع والدسّ في الحديث، ورواية المغلوط والمتناقض؛ لكونه أسّس على نقد الإسناد بمعزل عن بحث المتن ومعايرته بالقرآن وبالعقل...

وفي أحيان أخرى تتّجه سهام النقد إلى دواوين السنن والمصنّفات الحديثيّة، التي تمثّل مستودع نصوص المصدر الثاني للتشريع الإسلامي؛ تصفها برواية الأكاذيب والأباطيل التي لا صلة لها بصاحب الرسالة، وتخلع عنها كلّ سمة من سمات المنهج العلمي الموضوعي؛ لتصل إلى نتيجة غير بريئة، هي التشكيك فيما تحويه من مرويات.

وليس غريبا أن تتّجه تلكم المحاولات إلى الصحيحين تحديدا؛ لما يمثلانه من قمّة النضج المنهجي في نقد المرويات، لكونهما يعتبران محصلة جهود أئمة العصر الذهبي للسنة، وهو القرن الهجري الثالث، الذي تكاملت فيه علوم الحديث بشقيها: الرواية، والدراية؛ ومن تمكّن من تهوين أمر الصحيحين؛ هان عليه أمر ما دونهما من كتب حديثية ودواوين أخرى...

ولما كان "صحيح البخاري" هو أصحّ كتاب بعد كتاب الله، كما هو مستقرٌّ في أذهان أهل العلم جميعا؛ ولأنّ له من الرمزية في تراثنا الإسلامي ما ليس لغيره من كتب الحديث؛ فقد توجّهت إليه سهام النقد أكثر من غيره من كتب السنّة، وتواطأت الدراسات التي تروم كشف عواره، وبيان فساده المنهجيّ، بل، وصلت بعض الدراسات إلى حدّ اتهامه بالكذب على النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، ووضع الأحاديث المشكِلة التي تستحثّ القارئ إلى تكذيب النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، ولعلّ من الكتب التي يتجلى فيها ذلك بوضوح، كتابات أحمد صبحي منصور، وخصوصا: كتاب "القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي"، ومن هنا جاءت فكرة البحث في استشكالاته لأحاديث البخاري، في بحث وسمته بـ"**استشكالات أحمد صبحي منصور لأحاديث "صحيح البخاري" في كتابه "القرآن وكفى" –**

دراسة نقدية".

إشكالية البحث: أتصور أنّ البحث سيحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1-ما هي أسباب استشكالات أحمد صبحي منصور لأحاديث "صحيح البخاري"؟

2-هل لهذه الاستشكالات منطلقات علمية موضوعية؟ أم أنّها مجرد انعكاس للأفق الأيديولوجي للمؤلف أحمد صبحي منصور؟

3-لماذا استشكال هذه الأحاديث بعنوان "صحيح البخاري" بالذات؟ وهي مروية في غيره من دواوين السنة؟

خطة البحث الإجمالية: للإجابة على تلكم التساؤلات أرى أن توزع المادة العلمية على الخطة التالية:

مقدمة:

المبحث الأول- مفهوم الحديث المشكل، والاستشكال.

المطلب الأول- تعريف الحديث المشكل لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني- معنى الاستشكال.

المبحث الثاني- استشكالات أحمد صبحي منصور لأحاديث البخاري، وأسبابها.

المطلب الأول- توهم معارضها للقرآن.

المطلب الثاني- توهم تعارضها فيما بينها.

المطلب الثالث- توّهم معارضتها للعادة والتجربة العمليّة.

المطلب الرابع-توهم معارضتها للتاريخ والواقع.

المطلب الخامس- توهم إساءتها لشخص النبيّ -صلّى الله عليه وسلم-، أو لأزواجه.

الخاتمة:

المبحث الأول- مفهوم مشكل الحديث، واستشكال الحديث.

وسأتناول فيه تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي لمصطلحي: "مشكل الحديث"، و"استشكال الحديث"، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول- تعريف مشكل الحديث لغة واصطلاحا.

الفرع الأول – مشكل الحديث في اللغة:

المشكل من الفعل "شَكَلَ"، وبالرجوع إلى قواميس اللغة ومعاجمها، نجد أنّهم ذكروا له معاني كثيرة، قال ابن فارس: "الشّين، والكاف، واللّام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شَكْلُ هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال: أمرٌ مشكِلٌ، كما يقال: أمرٌ مشتبِه، أي: هذا شابه هذا، وهذا دخلَ في شَكْلِ هذا[1].

وقال الفيروز آبادي: "الشَّكْلُ: الشَّبَه، والمِثلُ...وأشكلَ الأمرُ التبسَ[2].

والأشكلُ ما فيه حمرةٌ، وبياضٌ مختلطٌ[3]، قال ابن منظور: "...ومنه قيل للأمر المشتبه مشكِلٌ، وأشكلَ عليَّ الأمرُ، إذا اختلطَ"[4].

ومن خلال هذه النصوص، نتبيّن أنّ المشكل يرد على المعاني الآتية: الخفاء، والالتباس، والاختلاط، والتماثل، والتشابه.

الفرع الثاني – مشكل الحديث في الاصطلاح:

إذا رجعنا إلى كتب القدامى نتلمّس فيها ضبط مصطلح "مشكل الحديث"، نجدها خالية من تقديم تعريف دقيق لهذا العلم الذي مارسوا قواعده، وكتبوا فيه المصنّفات ذوات العدد؛ لكنّ تلك المصادر لم تخل من إشارات يمكن أن يُفهم منها تعريف هذا المصطلح، ومن ذلك: ما ذكره أبو جعفر الطّحّاوي (321هـ)، في مقدمة كتابه: "شرح مشكل الآثار"، حيث قال: "... وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة، التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها, وحسن الأداء لها, فوجدت فيها أشياء ممّا يسقط معرفتها, والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأمّلها، وتبيان ما قدرتُ عليه من مشكلِها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها...»[5].

ومنه –أيضا- ما جاء في كلام أبي بكر محمّد بن الحسن بن فورك (406هـ) في مقدمة كتابه: "مشكل الحديث وبيانه"، حيث قال: «أمّا بعد فقد وُفِّقتُ -أسعدكم الله...- إلى إملاء كتاب نذكرُ فيه ما اشتهر من الأحاديث

([1]) – معجم مقاييس اللغة: مادة شكل، 204/3.

([2]) – القاموس المحيط، ص1019، وينظر لسان العرب لابن منظور، (شكل)، 357/11.

([3]) – القاموس المحيط، ص1019.

([4]) – لسان العرب لابن منظور، (شكل)، 357/11.

(5) – شرح مشكل الآثار، 6/1.

المروية عن رسول الله ﷺ، ممّا يُوهم ظاهرُه التشبيه، ممَّا يتسلّق به الملحدون على الطعن في الدِّين، وخصّوا بتقبيح ذلك: الطائفة التي هي الظاهرة بالحقّ لسانا وبيانا، وقهرا وعلوًّا وإمكانا، الطَّاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل، وشوائب البدع، والأهواء الفاسدة؛ وهي المعروفة بأنَّها أصحاب الحديث...»[1].

وفي ضوء هذين النصين، يمكن ضبط "مشكل الحديث" بأنَّه:

- أحاديث مروية عن رسول ﷺ.
- أنّها مقبولة صالحة للاحتجاج.
- أنّها تضمّنت أشياء مشكِلة، أو مستحيلة، كأن تكون مخالفة للقواعد، موهمة للتشبيه مثلا.
- أنّها وسيلة الملحدين للطّعن في السنّة ونقلتها.

وأمّا المعاصرون، فقد اجتهدوا في تعريف "مشكِل الحديث"، فجاءت تعريفاتهم على النحو الآتي:

عرّفه نافذ حسين حمَّاد بأنّه: "أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معانيَ مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"[2].

وجعل الدكتور نور الدين عتر –رحمه الله– مدار المشكل على التعارض، فعرّفه بأنَّه: «ما تعارضَ ظاهرُه مع القواعدِ، فأوهمَ معنى باطلا، أو تعارضَ مع نصٍّ شرعيٍّ آخر»[3]، وغير بعيد عنه تعريف فتح الدين محمّد أبي الفتح البيانوني، حيث عرّفه بأنّه: «الأحاديث المقبولة التي توهم التعارض مع غيرها من الأدلَّة، والقواعد الشرعيّة، أو الحقائق العلميّة، والتاريخيّة»[4].

وحاول الدكتور محمّد بن أبي شهبة ضبط تعريفه من خلال بيان أسباب الحديث النبويّ، فقال: «... وأما مشكل الحديث، فهو أعمُّ من ذلك، فقد يكون سببه وجود تعارض بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه كون الحديث مشكلا في معناه لمخالفته في الظاهر للقرآن مثلا، أو لاستحالة معناه، أو لمخالفته لحقيقة من الحقائق المتعلقة بالأمور الكونية التي كشفت عنها العلوم الحديثة، كعلم الفلك، والطبّ، وعلم الطبيعة...»[5].

المطلب الثاني- تعريف استشكال الحديث. "استشكال الحديث" عبارةٌ تُستخدم عند من يتحدّثون عن "مشكل الحديث"، وخصوصا المعاصرين، غير إني لم أجد من حاول تعريفها، وتحديد معناها، وعلاقتها بمصطلح "مشكل الحديث"؛ لذلك سأحاول بيان معناها في اللّغة والاصطلاح، لنتبيّن المقصود منها، وذلك على النحو الآتي:

(1) – مشكل الحديث وبيانه، ص37.

(2) – مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، نافذ حسين حماد، ص31، وقد استفاد هذا التعريف من كلام الطحاوي في مشكل الآثار.

(3) – منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر، ص337.

(4) – مشكل الحديث دراسة تأصيلية معاصرة، ص26.

(5) – الوسيط في علم الحديث ومصطلحه، ص442-443.

الفرع الأول- تعريفه في اللغة:

الاستشكال من الفعل: استشكلَ، يقالُ: استُشكِلَ الأمرُ، وأشكلَ إذا التبسَ، واستَشْكَلَ عليه، أي: أوردَ عليه إشكالا، والمفعول مُستشكلٌ عليه[1].

والفعل "استَشكلَ" مزيدٌ فيه بثلاثة أحرف، وأصلُه من الفعل الثلاثيّ: "شَكلَ"، وهو يرجع إلى المماثلة. قال ابنُ فارس: "الشّين، والكاف، واللّام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شَكْلُ هذا، أي مثلُه، ومن ذلك يقال: أمرٌ مشكِلٌ، كما يقال: أمرٌ مشتبِه، أي: هذا شابه هذا، وهذا دخلَ في شَكلِ هذا[2].

قال الجوهري: "وأشكلَ الأمرُ، أي: التبسَ"[3].

وقال ابن منظور: "...ومنه قيل للأمر المشتبه مشكِلٌ، وأشكلَ عليَّ الأمرُ، إذا اختلطَ"[4].

و"استشكَلَ" فعلٌ مزيدٌ بثلاثة أحرف، وهو على وزن "استفعل"، الذي بناؤه يجيءُ للدلالة على عدَّة معان، أشهرها خمسة، ومنها: **المصادفة**، ويُقصد بها أنّ الفاعلَ قد وجدَ المفعول على معنى ما صيغَ منه الفعلُ[5]، فيكون على هذا معنى: استشْكَلتُهُ، -هنا-: وجدتُهُ مُشكِلا.

وعليه، فإنّ استشكالَ الأمرِ أن يحكُم عليه بأنّه مُشكِلٌ، ويورد عليه إشكالات؛ بأن يدّعي أنّ في معناه التباسا، أو خفاء، أو اختلاطا.

الفرع الثاني- تعريفه في الاصطلاح:

بناء على التأصيل اللغوي السابق، يمكن تعريف استشكال الحديث، بـ: "**ادِّعاءُ استحالةِ وبطلانِ معنى الحديث، أو أنّه يتعارضُ مع القواعد، أو النصوص الشرعيّة، أو الحقائق العلميّة والتاريخية**"[6].

([1]) – معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ط:01، 1429 هـ / 2008م، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1227/2.

([2]) – معجم مقاييس اللغة: مادة شكل، 204/3.

([3]) – معجم مقاييس اللغة: مادة شكل، 204/3.

([4]) – لسان العرب لابن منظور، (شكل)، 357/11.

([5]) – ينظر: دروس التصريف، د. محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، 1416هـ/1995م، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، لبنان، ص82-83.

([6]) – ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص337، ومشكل الحديث دراسة تأصيلية معاصرة، للبيانوني، ص26، والوسيط في علم الحديث ومصطلحه، لأبي شهبة، ص442-443.

المبحث الثاني- أسباب استشكالات أحمد صبحي منصور لأحاديث "صحيح البخاري".

تعدّدت أسباب استشكال الحديث عنده في كتابه "القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي"، وقد جعل هذه الاستشكالات في الفصل الثالث من هذا الكتاب، والذي عنون له بـ: "قراءة في البخاريّ أهمّ كتب المصدر الثاني"، وأورد هذه الاستشكالات في سياق تدليله على تهافت أحاديث "صحيح البخاري"، وأنّه يروي الكذب، ويدسّ الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليدفع القراء إلى تكذيب النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، وتشويه الصورة المتكاملة التي رسمها عنه القرآن؛ وقد أجهد نفسه -من غير طائل- ليفنّد ما تواطأ عليه علماء الإسلام من أنّ "صحيح البخاري" هو أصحّ كتاب بعد القرآن، وليثبت أن لا مصدر للتشريع خلا القرآن، وهو -كغيره من العقلانيين-، إذ يستهدف "صحيح البخاريّ"، فلأنّ هذا الكتاب هو أهمّ مصدر لصحيح السنة، فإذا أمكن الطعن فيه، وكسر رمزيته في عقل القارئ، سهل بعد ذلك العبث بما دونه من مصادر السنة النبوية.

وفيما يأتي ذكر أهمّ أسباب استشكال أحاديث البخاري عنده مشفوعة بالأمثلة، مع تحليلها ونقدها في ضوء كلام العلماء:

المطلب الأول-توهم معارضتها للقرآن.

من أسباب ردّ الكاتب لكثير من أحاديث البخاري، هو توهمه معارضتها للقرآن الكريم، حيث يثبت القرآن شيئا، وتأتي هي بخلافه، ومن نماذج ذلك:

أنّ البخاري روى حديث عائشة -رضي الله عنها-، قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضا، فأراد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يباشرها "أمرها أن تتَّزر في فور حيضتها، ثم يباشرها، قالت: وأيكم يملك إربه، كما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يملك إربه"[1].

ففي هذا الحديث ورد التصريح بأنّ النبيّ -صلى الله عليه وسلم- كان يباشر زوجاته وهنّ حيضا، حيث جاء في حديثها: "أمرها أن تتَّزر في فور حيضتها، ثم يباشرها"، ودلالة "المباشرة" في الحديث ظنيّة؛ حيث يفهم منها مجرّد الاتصال والملامسة بالبشَرَة بين الرجل والمرأة، كما يفهم منها الجماع، والمعوّل في تعيين معناها على السياق، وهذا التباين في دلالتها اللغوية هو ما قرّرته كتب اللغة ومعاجمهما؛ حيث قال ابن فارس: "...فالبشَرَة ظاهر جلد الإنسان، ومنه باشر الرجل امرأته، وذلك إفضاؤه ببشرته إلى بشرتها"[2].

بينما ذكر ابن منظور المعنيين جميعا، حيث قال: "باشر الرجل امرأته مباشرة وبشارا، كان معها في ثوب واحد، فوليت بشرته بشرتها، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [سورة البقرة: 187]، معنى المباشرة:

([1]) – أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب الغسل، رقم 302، 67/1، عن إسماعيل بن خليل، عن علي بن مسهر، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عنها.

([2]) – معجم مقاييس اللغة، (مادة: بشر)، 251/1.

الجماع...

ومباشرة المرأة: ملامستها... وفي الحديث: "أنَّه كان يقبِّلُ ويباشرُ، وهو صائمٌ"[1]؛ أراد بالمباشرة: الملامسة، وأصله من لمس بشَرَةُ الرّجل بشرةَ المرأةِ، وقد يرد بمعنى الوطء في الفرج وخارجا منه"[2].

لأجل هذا، التبس معنى "المباشرة" في هذا الحديث على أحمد صبحي منصور، وفهمه على معنى "الجماع"، فنتج عن ذلك توهّم معارضته للقرآن الذي جاء فيه تحريم إتيان المرأة الحائض، والأمر باعتزالها حتى تطهر وتتطهّر؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة: 222]،

ومعارضة هذا الحديث المخرّج في "صحيح البخاريّ" للقرآن دليلٌ –حسبه– على وهائه وضعفه أوّلا، وعلى تهافت منهج البخاري في التصحيح ثانيا؛ بما يضفي على "صحيحه" صفة الشكّ والتناقض، ويخلع عنه وصف الصحّة والقبول اللتين تلقته بهما الأمّة، لذلك قال: "هل كان النبيّ يباشر نساءه في المحيض؟ والإجابة التي ننتظرها منك عزيزي القارئ هي: أعوذ بالله...ونحن معك في هذا، ونعتذر عن إيراد هذا العنوان بهذا الشكل...ولكن لا نجد عنوانا آخر للموضوع.

والذي نؤمن به جميعا أنّ النبي كان صفوة خلق الله، ومن أرقّهم ذوقا، وأسماهم خلقا، ومن كان على هذا المستوى لا ننتظر منه هذا، خصوصا وأن الله –تعالى– قال له: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة: 222].

لم يقل رب العزة: (فاعتزلوهن) فقط، وإنما قال أيضا: (ولا تقربوهنّ) أي زيادة في التأكيد والتحذير. ونحن نؤمن بأن النبيّ طبّق هذه السنّة، فالسنة الحقيقية للنبيّ هي في تطبيق القرآن، والله تعالى (يحب التوّابين ويحبُّ المتطهّرين)، ونبي الله من أئمّة المتطهرين في كل عصر..

هذا ما نؤمن به عزيزي القارئ، ولكنك حين تقرا باب الحيض في البخاري تفاجأ بروايات غريبة تحت عنوان غريب، هو "باب مباشرة الحائض".

...فالبخاري هنا يسند تلك الروايات لأمهات المؤمنين، ليجعلهن شهودا على أنَّ النبيَّ كان يباشرهنّ وهنّ حائضات...وكم كنّا نودّ إغفال هذا المنعطف لولا حرصنا على تنزيه نبيّ الإسلام من هذا الافتراء الذي يسري سريان السمّ بين سطور البخاري. والذي يقف دليلا هائلا على تلك الفجوة بين القرآن والبخاري باعتباره أهمّ كتب المصدر

([1]) – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب المباشرة للصائم، رقم 1927، 30/3، عن سليمان بن حرب، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة –رضي الله عنها–.

([2]) – لسان العرب، 61/4.

الثاني لمن يعتقد أنّ هناك مصادر أخرى مع القرآن"[1].

وهكذا، اتخذ الكاتب من التناقض بين حديث البخاري وبين القرآن -على حسب فهمه- دليلا على الفجوة بين القرآن والبخاري، ولسان حاله يقول: إذا كان الأمر كذلك، ففي القرآن القطعيّ غنية عن البخاري الظنيّ، وإذا كان هذا حال بخاريّكم الذي هو أصحُّ الصحيح، ويقف الأوّل في صفّ كتب المصدر الثاني، فما وراءه أهون وأضعف حجّية؛ وإذن، فلا مصدر للتشريع إلا القرآن وكفى.

المثال الثاني: استشكل أحمد صبحي منصور جملة من أحاديث البخاريّ، زاعما أنّها تعارض القرآن الكريم، لأنّها تخبر بموعد قيام الساعة، وأنّه بعد مائة عام من نطق النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بهذه الأحاديث، ولأنّ موعد الساعة من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ولأنها لم تقم لحدّ الآن، فقد اتهم الكاتب البخاريّ بالكذب، وبدسّ الأحاديث المكذوبة عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، ليحمل الناس على تكذيبه، حيث قال: "...على أنَّ البخاري قد نسب أحاديث عن موعد قيام الساعة، وهي مع مخالفتها لصريح القرآن الذي ينفي عن النبيّ علم الغيب، فإنَّ هذه الأحاديث المنسوبة للنبيّ أراد بها البخاري أن يجعل القارئ يتهم النبيَّ بالكذب.. كيف ذلك؟

اقرأ في أحاديث البخاريّ هذه الأقاويل عن موعد قيام الساعة "صلى بنا النبُّي العشاء في آخر حياته فلما سلّم قام فقال: أرأيتكم ليلتكم هذه فإنَّ رأس مائة سنة منها لا يبقى ممّن هو على ظهر الأرض أحد"[2]، وفي رواية أخرى: "لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة"[3]، فالبخاري يسند للنبيِّ قوله بأن القيامة ستقوم بعد مائة عام، وحين كتب البخاري تلك الأحاديث كان قد مضى على موت النبيّ أكثر من مائتي عام، أي أنَّ البخاري كتب هذه الأحاديث ليدفع القارئ إلى تكذيب النبيّ.

ويكرّر البخاريّ نفس المعنى في صورة أخرى، يقول: "كان رجال من الأعراب جفاة يسألون النبيَّ عن الساعة، فكان ينظر إلى أصغرهم، فيقول: إن يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم"[4].

وفي حديث آخر أكثر صراحة يروي البخاريُّ: أنَّ رجلاً سأل الرسول متى تقوم الساعة؟...فمرَّ غلام للمغيرة،

([1]) – القرآن وكفى، ص31-32.

([2]) – صحيح البخاري، رقم 116، 34/1، من حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-.

([3]) -أخطأ في نسبة هذه الرواية إلى البخاري، فإنّه لم يخرج الحديث بهذا اللفظ، وإنّما أخرجه مسلم في "صحيحه"، رقم 2538، 1966/4، من حديث جابر بن عبد الله، والملاحظ أنّ الكاتب بتر من الحديث ما فيه الردّ على شبهته، وهذا مخالف للموضوعية العلميّة، التي طالما نادى بها أصحاب هذا الاتجاه؛ حيث ساق رواية مسلم مخرومة السياق، وكان من المفروض أن ينقلها كما هي، إذ أوّلها يرد دعواه، وقد جاء فيها: أنّ "جابر بن عبد الله، قال: سمعت النبيَّ -صلى الله عليه وسلم-، يقول قبل أن يموت بشهر: «تسألوني عن الساعة؟ وإنما علمها عند الله، وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة».

([4]) -صحيح البخاري، رقم 6511، 107/8.

فقال النبيُّ: إن أُخِّر هذا- أي إن عاش- فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة..."[1]، وعلى ذلك فلابدّ أنَّ الساعة قد حدثت في حياة ذلك الغلام دون أن ندرى.. أو ربما يكون ذلك الغلام حياً حتى الآن..!

والقارئ إذا تحمّس للبخاري، وجعله صادقاً في نقله لتلك الأحاديث، وأنَّ النبيَّ قد قال ذلك فعلاً، فمعناه أنه يتّهم النبيَّ بالكذب.. والأسلم لنا أن نرجع للقرآن، وإلى قوله تعالى ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلّا هو..﴾ [الأعراف: 187]

فالنبيُّ لم يتحدَّث مطلقاً عن الغيب، لأنه لا يعلم الغيب إلا الله.. ﴿قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيان يبعثون﴾ [النمل: 65]"[2].

وهذا الاستشكال سببه أنّ الكاتب فهم روايات البخاري على غير حقيقتها، حيث حمل لفظ "الساعة" الوارد في الأحاديث على القيامة، وهي ممّا استأثر الله بمعرفة أجلها، فتوهّم معارضة الأحاديث للثابت في القرآن، وإذا كان حال هذه الأحاديث كذلك، فالواجب ردّها، ولو كانت في "صحيح البخاري"، بل إنّ أحمد صبحي منصور اتخذ من ذلك ذريعة إلى تكذيب البخاري، بل تحميله دفع الناس إلى تكذيب النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، ولو أنّ الكاتب تحلى بروح الموضوعية، وجمع جميع روايات الحديث في سياق واحد، واستعان بالروايات التفسيرية المنقولة عن بعض رواة هذا الحديث لاستنار فهمه، وعلم أنّ مقصود النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بالساعة ساعة من حضر، أو من خوطب بالحديث، لا ساعة جميع الناس.

وقد نقل النووي عن القاضي عياض قوله: "هذه الروايات كلها محمولة على معنى الأول، والمراد بـ(ساعتكم) موتهم، ومعناه موت ذلك القرن، أو أولئك المخاطبون"[3]

وقال ابن حجر: "قال عياض: حديث عائشة هذا يفسِّر حديث أنس، وأنَّ المراد ساعة المخاطبين، وهو نظير قوله: أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنَّ على رأس مائة سنة منها، لا يبقى على وجه الأرض ممَّن هو عليها الآن أحدٌ، وقد تقدَّم بيانه في (كتاب العلم)، وأنَّ المراد انقراض ذلك القرن، وأنَّ من كان في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا مضت مائة سنة من وقت تلك المقالة، لا يبقى منهم أحد، ووقع الأمر كذلك، فإن آخر من بقي ممَّن رأى النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- أبو الطفيل عامر بن واثلة، كما جزم به مسلم وغيره، وكانت وفاته سنة عشر ومائة من الهجرة، وذلك عند رأس مائة سنة من وقت تلك المقالة"[4].

وهكذا، نلاحظ أنّ سبب استشكال هذا الحديث، هو توهّم معارضته لآيات القرآن، وذلك بسبب سوء فهم

([1]) – نفسه، رقم 6167، 39/8.

([2]) – القرآن وكفى، ص109-110.

([3]) – المنهاج، 18/90-91.

([4]) -الفتح، 363/11. وينظر: المنهاج، للنووي، 18/90-91.

الحديث، وسبب ذلك هو التقصير في الوقوف على مجموع طرقه، التي يفسِّر بعضها بعضا، إضافة إلى التعامل مع النصوص مخرومة غير مستقصاة، وعدم الاستفادة من التفسيرات التي رافقت هذه الروايات.

المطلب الثاني– توهّم تعارضها فيما بينها.

من الأسباب التي أوقعت أحمد صبحي منصور في استشكال أحاديث "صحيح البخاري" سوء فهمه لتلك الأحاديث؛ لكونه لم يسلك في فهمها والتعامل معها المسالك الصحيحة –هذا إذا استبعدنا العامل الأيديولوجي–؛ فتوهّم أنّها متناقضة فيما بينها، والتناقض علامة الكذب والخطأ، ثمّ راح يكيل التهم للإمام البخاري بتعمّد إيراد تلك الروايات المتعارضة ليدفع الناس إلى التشكيك في صاحب الشريعة؛ حيث قال: "وقد يأتي البخاري بأحاديث متناقضة فيما بينها في الموضوع الواحد، وهو ينسبها للنبيّ، ليدفع الناس للتشكيك فيه، ويحرص البخاري على أن يجعل تلك الأحاديث المتناقضة في أمور التشريع...والأمثلة كثيرة"[1].

وهذا ما نلمسه في تعليقه على الحديثين الآتيين:

– **الحديث الأول**: ما أخرجه البخاري في: "باب: ما يجوزُ أن يخلوَ الرجلُ بالمرأة عند النّاس"، من حديثِ أنس بن مالك –رضي الله عنه–، قال: جاءت امرأةٌ من الأنصار إلى النبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، فخلا بها، فقال: «والله إنّكنَّ لأحبُّ النّاس إليَّ»[2].

– **الحديث الثاني**: ما رواه البخاريّ في: "باب لا يخلونّ رجلٌ بامرأةٍ إلا ذو محرم، والدخول على المغيَّبة"، من حديثِ ابن عباس، عن النبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، قال: «لا يخلونَّ رجلٌ بامرأة إلا مع ذي محرم»، فقام رجلٌ، فقال: يا رسول الله، امرأتي خرجت حاجَّةً، واكتتبتُ في غزوة كذا وكذا، قال: «ارجع فحجَّ مع امرأتك»[3].

فهذان الحديثان استشكلهما أحمد صبحي منصور، ورأى أنّهما متناقضان:

ذلك أنّ حديث أنس –رضي الله عنه– جاء فيه أنّه –صلى الله عليه وسلّم– خلا بالمرأة الأنصاريّة، وأمّا حديث ابن عبّاس الذي فقد ورد فيه النهي عن الخلوة بالأجنبيات، وهذا ممّا يجعل الحديثين متعارضين –حسب الكاتب–،

([1]) –القرآن وكفى، ص155.

([2]) –أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب النكاح، رقم: 5234، ص999، عن محمد بن بشار، عن غندر، عن شعبة، عن هشام، عنه، وأخرجه – أيضا– في كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبيِّ –صلى الله عليه وسلم– للأنصار: «أنتم أحبُّ الناس إلي»، رقم 3786، ص684، عن يعقوب بن إبراهيم بن كثير، عن بهز بن أسد، عن شعبة، به عنه، وأخرجه مسلم في "صحيحه"، في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم، رقم 2509، ص1093، عن محمد بن المثنى، وابن بشار، كلاهما عن غندر، به، والنسائي في السنن الكبرى، باب حبّ النبيّ – صلى الله عليه وسلم– الأنصار، رقم 8271، 379/7، عن محمد بن عبد الأعلى، عن خالد، عن شعبة، به. ورقم 8272، 379/7، عن محمد بن العلاء، عن ابن إدريس، عن شعبة، عنه به، وفيه زيادة: "من أحبّهم فبي أحبّهم، ومن أبغضهم فبي أبغضهم".

([3]) –أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب النكاح، رقم: 5233، ص998، عن علي بن عبد الله، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي معبد، عنه. وأخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب الحجّ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم 1341، ص558.

والتناقض والتعارض دليلٌ على كذب الرواية وتهافتها؛ لذلك لا يتورّع أحمد صبحي منصور عن أن يؤسّس على ذلك اتهامه للبخاريِّ بأنّه تعمّد إظهار هذا التناقض بين الحديثين في صفحة واحدة؛ ليدفع القارئ إلى تكذيب النبيّ –صلى الله عليه وسلّم–، ويزرع الريبة في نفسه بتصوير النبيّ –صلى الله عليه وسلم– يفعل الشيءَ وينهى غيرَه عنه، حيث قال : "وفي نفس الصفحة التي جاء فيها ذلك الحديث –أي: حديث أنس– يروي البخاري حديثا آخر ينهى فيه النبيُّ عن الخلوة بالنساء، يقول الحديث: لا يخلونّ رجل بامرأة إلا مع ذي محرم.

وذلك **التناقض المقصود** في الصفحة الواحدة في "صحيح البخاري" يدفع القارئ للاعتقاد بأنّ النبيّ كان ينهى عن الشيء ويفعله...يقول للرجال: لا يخلونّ رجل بامرأة. ثمّ يخلو بامرأة يقول لها: والله إنّكنّ لأحبُّ النساء إليَّ. هل نصدّق أنّ النبيّ –صلى الله عليه وسلم– كان يفعل ذلك؟ نعوذ بالله"[1].

والحقّ أنّه لا تناقض بين الحديثين، وإنّما يحملان على حالين مختلفين، فتحمل الخلوة في حديث أنس –رضي الله عنه– على الخلوة في حال وجود الناس، وهو ما ترجم به الإمام البخاريّ على حديث أنس، حيث قال: "باب: ما يجوزُ أن يخلوَ الرجلُ بالمرأة عند النّاس"[2]؛ وتحمل الخلوة في حديث ابن عبّاس –رضي الله عنهما– على الخلوة الكاملة التي يستتر فيها الرجل الأجنبيّ مع المرأة الأجنبية عن النّاس، وهي حرام باتفاق أهل العلم، قال النووي: "وأمّا إذا خلا الأجنبيُّ بالأجنبيّة من غير ثالث معهما، فهو حرام باتفاق العلماء"[3].

وقال البدر العينيُّ: "وهذه الترجمة "باب لا يخلونّ رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة" مشتملة على حكمين: أحدهما: عدم جواز اختلاء الرجل بامرأة أجنبيّة..."[4].

ومن عميق فهم الإمام البخاري أنّه أورد هذين الحديثين المختلفين ظاهرا في بابين متتاليين، فأورد في الباب الأوّل: "باب لا يخلونّ رجل بامرأة..."[5] حديثَ ابن عبّاس، الذي فيه النهي عن الخلوة بالأجنبيّة، ثم أعقبه بـ: "باب: ما يجوزُ أن يخلوَ الرجلُ بالمرأة عند النّاس"[6]، وساق فيه حديثَ أنس الذي فيه أنّه –صلى الله عليه وسلم– خلا بالمرأة الأنصارية؛ ولأنّ الحديثين بينهما تعارض ظاهري، فقد جمع بينهما في ترجمة الباب الثاني بحمل الخلوة على الخلوة مع وجود الناس، حيث قال البخاري: "باب: ما يجوزُ أن يخلوَ الرجلُ بالمرأة عند النّاس"، وهو ما فسّره ابن حجر بقوله: "أي لا يخلو بها بحيث تحتجب أشخاصهما عنهم، بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان بما يخافت به، كالشيء

([1]) – القرآن وكفى، ص 116.
([2]) – الجامع الصحيح، ص999.
([3]) – شرح صحيح مسلم، 109/9.
([4]) – عمدة القاري، 213/20.
([5]) – الجامع الصحيح، ص998.
([6]) – الجامع الصحيح، ص999.

الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس..." [1].

وبهذا يكون الحديثان واردين على حالين مختلفين، وعليه فلا تعارض ولا تناقض بينهما؛ وفيه ما يقف دليلا على تهافت دعوى أحمد صبحي منصور التناقض في أحاديث البخاري، والذي أراد أن يجعل منه الصخرةَ التي تتكسّر عليها روايات البخاري؛ ليعلن حينئذ سقوط "صحيح البخاري" أهمّ كتب المصدر الثاني، وبسقوطه يسقط المصدر الثاني للتشريع الإسلامي -أي: السنة- برمّته، وهيهات!

المطلب الثالث-توهّم معارضتها للعادة والتجربة العمليّة:

من الأسباب التي أسّس عليها الكاتب أحمد صبحي منصور استشكالاته لأحاديث البخاري، أن يأتي مضمون الحديث معارضا للعادة وللتجربة العمليّة، وقد قدّم لذلك نموذجا بحديث العجوة، وأنّ من تصبّح بها لم يضرّه سمٌّ ولا سحرٌ، وكعادته اتّهم البخاريّ بأنّه كتب هذا الحديث، الذي يدرك أنّ التجربةَ العلميّة تكذبّه؛ لغرض دفع القارئِ إلى تكذيب النبيّ -صلى الله عليه وسلّم- [2]، حيث قال: "وقد يضعُ البخاريُّ حديثا يعرفُ أنّ التجربة العمليّة قد أثبتت كذبه، مثل حديث «من تصبَّحَ كلَّ يوم سبعَ تمراتٍ، لم يضرّه سمٌّ ولا سحرٌ»[3].

والحديث الذي يقصده الكاتب، هو ما رواه البخاريُّ، عن سعد بن أبي وقّاص -رضي الله عنه-، قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «من تصبَّحَ سبع تمرات عجوة، لم يضرّه ذلك اليوم سمٌّ ولا سحرٌ»[4].

وهذا الحديث الذي اتهم الكاتب لأجله البخاري بالكذب ووضع الحديث، ليدفع القارئ إلى تكذيب النبيّ -صلى الله عليه وسلم- لم ينفرد بروايته البخاري، بل رواه أيضا الإمام مسلم، وأحمد بن حنبل، وأبو داود، والنسائي، وهذا يدفعنا للتساؤل، هل كلّ هؤلاء وضعوا هذا الحديث لدفع القراء إلى تكذيب النبيّ -صلى الله عليه وسلم-؟ أم هي خصومة أحمد صبحي منصور للبخاري، ولـ"صحيحه" الذي هو أهمّ كتب المصدر الثاني -على حدّ تعبيره-؟

المطلب الرابع- توهّم معارضتها للتاريخ والواقع:

من أسباب استشكال أحمد صبحي منصور لأحاديث "صحيح البخاري"، أن يتوهّم كون الحديث معارضا للحقائق التاريخيّة الثابتة في القرآن، ثمّ يؤسّس عليه اتهامه للبخاريّ برواية الأحاديث المشكِلة في معانيها، والمتناقضة فيما بينها، أو المصادمة للحقائق التاريخيّة الثابتة؛ ليدفع القارئ إلى اتهام النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بالكذب،

([1]) – فتح الباري، 333/9.

([2]) – ينظر: القرآن وكفى، ص 152.

([3]) – القرآن وكفى، ص 153 .

([4]) – أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب الأطعمة، باب: العجوة، رقم 5445، ص1037، وفي كتاب الطبّ، باب الدواء بالعجوة للسحر، رقم 5768، و5769، ص1089؛ وأخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب الأطعمة، باب فضل تمر المدينة، رقم 2047، ص912؛ وأخرجه أحمد في المسند، رقم 1571، 1572، 140/3؛ وأخرجه أبو داود في السنن، كتاب ، باب في تمر العجوة، رقم 3876، 26/6، والنسائي في السنن الكبرى، رقم 6680، 248/6، كلهم من طرق، عن هاشم بن هاشم، به.

حيث يقول: "والقارئ إذا تحمّس للبخاري، وجعله صادقا في نقله لتلك الأحاديث، وأنّ النبيّ قد قال ذلك فعلا، فمعناه أنّه يتهم النبيَّ بالكذب...والأسلم لنا أن نرجع إلى القرآن"[1].

وعليه، فلا حلّ لنا -على رأيه- إلّا بالرجوع إلى القرآن حكما في كلّ ذلك، والكفر بأحاديث البخاريّ، ومن باب أولى بروايات غيره؛ ليُثبت أنّ القرآن هو المصدر الوحيد للتشريع، كما أراده بكتابه: "القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي".

ومن الأمثلة على ذلك: التناقض الذي توهّمه في حديث خصائص النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، والذي ورد فيه أنّ ممّا اختصه الله به: "ونُصرت بالرعبِ مسيرة شهر"، والذي يقف دليلا على تناقض أحاديث البخاري مع التاريخ الثابت، إذ كيف يكون ذلك صحيحا، والتاريخ يثبت بما لا مجال للشك فيه أنّ النبيّ -صلى الله عليه وسلم- انهزم يوم أحد، وحوصر في مدينته يوم الأحزاب، فأين النصر بالرعب مسيرة شهر، الذي تنضح به أحاديث البخاريّ، يتساءل أحمد صبحي منصور متهكّما؟

وقد جاء كلّ ذلك في قوله: "وقد يضع حديثا يعرف أنّ حقائق التاريخ الثابتة في القرآن تناقضه، مثل الحديث المشهور: "أعطيت خمسا لم يعطهنّ أحد من الأنبياء قبلي، نُصِرْتُ بالرُّعبِ مسيرةَ شهر..."، إذن كيف نفسّر هزيمة النبيّ في غزوة أحد، وحصار المشركين له في المدينة، حيث يصف ربُّ العزة حال المسلمين في المدينة: ﴿هُنالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزالاً شَدِيداً وَإِذْ يَقُولُ الْمُنافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ غُرُوراً ﴾ [الأحزاب: 11، 12]. فإذا كان النبيُّ قد نصره الله بالرعب مسيرة شهر فكيف حاصره المشركون في المدينة في موقعة الأحزاب؟[2].

وحديث الخصائص الذي يقصده أحمد صبحي منصور، هو ما أخرجه البخاري، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، وغيره، أنّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: «بعثتُ بجوامع الكلم، ونُصرتُ بالرُّعْبِ، فبينا أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض، فوضعت في يدي»[3].

والملحظ الأوّل الذي لنا على هذا الاستشكال، هو أنّ هذا الحديث المشهور لم ينفرد بروايته البخاريّ، كما قد يُفهم من كلام المستشكِل؛ وإنّما رواه مسلم[4]، والنسائي[5]؛ وعليه فاتهام البخاري وحده برواية هذا الحديث بقصد الإيهام بكذب النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، والتشكيك فيه، هو خروج عن الموضوعيّة المطلوبة في البحث العلميّ،

([1]) – القرآن وكفى، ص 153.

([2]) – القرآن وكفى، ص 152-153.

([3]) – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-: «نصرت بالرعب مسيرة شهر»...، رقم 2977، ص534، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم 523، ص 215-216، من طرق عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عنه به.

([4]) – ينظر: صحيح مسلم، ص523.

([5]) – ينظر: سنن النسائي، رقم 4323، 209/1.

وتوجيه للقارئ إلى تبني أيديولوجية الكاتب، القائمة على الخصومة مع "صحيح البخاريّ" تحديدا؛ كونه أهمّ كتب المصدر الثاني، الذي يستهدف الكاتب إبطال حجيته ومصدريته.

وبالعودة إلى هذا الحديث، لا نجد تصادما بينه وبين التاريخ -كما يدّعيه الكاتب-؛ ذلك أنّ معنى هذه الفضيلة التي خصّ الله بها نبيّه -صلى الله عليه وسلم-، أنّه كلّما توجّه إلى عدوٍّ من أعدائه، قذف الله الرعب والخوف في قلوبهم، قبل أن يصل إليهم بمسيرة شهر، وهذا المعنى جاء به القرآن -الذي يؤمن به أحمد صبحي منصور-، في ثلاثة مواضع، أحدها ما أورده البخاري في الترجمة على هذا الحديث، وهو قوله تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ ﴾ [آل عمران: 151]، وساق في الباب حديَث أبي سفيان، وقصّته مع هرقل، الذي جاء فيه أنّ الخوف تملّك هرقل ملك الروم لما جاءه كتابُ رسول الله -صلى الله عليه وسلم، وفيه قول أبي سفيان في آخر الحديث: "فقلتُ لأصحابي حينَ أُخرجنا: «لقدْ أَمرَ أَمْرُ ابنُ أبي كبشة -يعني: رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- إنَّه يخافُه ملكُ بني الأصفر»[1].

وإصابة المشركين بالرّعب في غزوة أحد -التي ألزم بها الكاتب البخاريّ بقوله: كيف نفسّر هزيمة النبيّ في غزوة أحد-، ثابت بنصّ القرآن، وإن اختلف العلماء في كيفيّة حدوثه، وهل هو عامّ في كلّ مواجهة بين المسلمين وأعدائهم، أم إنّه خاص بأحد، التي نزلت بصددها هذه الآية.

وقد قيل في معنى: إلقاء الرّعب في قلوب الكفار عدّة أقوال ألخّصها فيما يأتي:

أحدها- أنّ الكفار لما هزموا المسلمين أوقع الله الرعب في قلوبهم، فتركوهم وفرُّوا منهم من غير سبب.

ثانيا- أنّ المشركين بعد انتصارهم على أهل أحد، توجّهوا إلى مكّة وفي الطريق ندموا، وقالوا ما صنعنا شيئا، وتركناهم ونحن قاهرون؛ فأرادوا الرجوع لاستئصال المسلمين، فلمّا عزموا على ذلك ألقى الله الرعب في قلوبهم.

ثالثا- أنّ إلقاء الرعب في قلوب الكفار الموعود به النبيّ -صلى الله عليه وسلمّ عامٌّ، وغير مختصٍّ بأحد، قال القفّال: "كأنَّه قيل: إنّه وإن وقعت لكم هذه الواقعة في يوم أُحُدٍ، إلا أنّ اللهَ تعالى -سَيُلْقي الرُّعب منكم بعد ذلك في قلوب الكُفَّار حتى يقهرَ الكفّار، ويُظْهِرَ دينكم على سائرِ الأديان، وقد فعلَ اللهُ ذلك، حتى صار دينُ الإسلام قاهراً لجميع الأديان والملل، ونظير هذه الآية قوله: «نصرت بالرعب مسيرة شهر»"[2].

وعلى هذا، فإنّ استشكال أحمد صبحي منصور، وطعنه في هذا الحديث لا وجه له؛ لأنّ الرعب حصل، سواء كان ذلك في مجريات هذه الغزوة، وثنيه المشركين عن استئصال المسلمين المنكسرين، وقد كانت ظروف الغزوة مواتية لذلك لولا عناية الله، بأن قذف الرعب في قلوب أعدائه، فاكتفوا بنصر فارغ، وعاد المسلون بأخفّ الخسائر.

([1]) – ينظر: صحيح البخاري، حديث رقم 2978، ص 535..

([2]) – انظر: اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط: 01، 1419 هـ -1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 5/594-595، وبتصرف.

وعلى الرأي الثاني بأنّ الوعد في الآية متوجّه إلى منازلات ما بعد أحد، وقد كان للمسلمين ذلك، حيث انهزم عدوهم في بعض المغازي بالرعب قبل أن يشتبكوا بجيش المسلمين، كما حصل في تبوك مثلا.

ويذهب ابن حجر إلى أنّ هذا الوعد حصل في غزوة تبوك خاصة، حيث قال: "قوله: (أعطيت خمسا) بيّن في رواية عمرو ابن شعيب أنّ ذلك كان في غزوة تبوك، وهي آخر غزوات النبيّ –صلى الله عليه وسلّم–"[1].

وأمّا اعتراض الكاتب على حديث البخاريّ بحصار المشركين للنبيّ –صلى الله عليه وسلم– في المدينة، فمن فرّق تلك الجموع وبعثرها، فاندحرت عن المدينة المحاصرة من غير قتال إن لم يكن هو الرعب الذي سرى في نفوسهم، وتمكّن من قلوبهم، فانقشعوا عن مدينة رسول الله مذعورين لا يلوون على شيء، وذلك قول الله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: 9]، لذا قال ابن كثير –معلّقا على هذه الآية–: "(وجنودا لم تروها) وهم الملائكة، زلزلتهم، وألقت في قلوبهم الرعب والخوف، فكان رئيسُ كلِّ قبيلة يقول: يا بني فلان إليَّ. فيجتمعون إليه فيقول: النَّجاء، النَّجاء. لما ألقى الله تعالى في قلوبهم من الرُّعبِ"[2].

وفي نفس الغزوة، لم يغب عن القرآن التصريح بأنّ الرّعب كان حاضرا في قلوب يهود بني قريظة المتحالفين مع الأحزاب ضدّ جيرانهم المسلمين، وأنّه كان سبب انكسارهم وخذلانهم بعد منصرف الأحزاب عن يثرب، فقد قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴾(26) [الأحزاب: 26].

وهكذا، نتبيّن أن لا تعارض بين حديث الخصائص وبين الحقائق التاريخية الثابتة، كما أراد أحمد صبحي منصور التسويق له؛ وأنّ روايات البخاري مستقيمة، رغم ادعاء الكاتب، الذي أراد أن يجعل من استشكال نصوص البخاري سلما يطاول به البخاري، وهيهات.

المطلب الخامس– توهّم إساءتها لشخص النبيّ –صلى الله عليه وسلم–، أو لأزواجه.

استشكل أحمد صبحي منصور في الفصل الثالث من كتابه، –والذي عنون له بـ: "قراءة في "البخاري" أهمّ كتب المصدر الثالث"[3]– كثيرا من الأحاديث التي توهّمها تسيء إلى النبيّ –صلى الله عليه وسلم–، وتشوّه سيرته، وهي بذلك تشكّل فجوة كبيرة بين سيرة النبيّ –صلى الله عليه وسلم– في القرآن، وسيرته في "صحيح البخاري"، وهو كعادته يحمّل البخاري مسؤولية تشويه سيرة النبيّ –صلى الله عليه وسلّم–، والإساءة إلى شخصه الكريم مرّة، وإلى

([1]) – فتح الباري، 436/1.

([2]) – تفسير القرآن العظيم، 385/6.

([3]) – تكرّرت هذه العبارة عند الكاتب؛ لأنّه لا يوافق على أنّ صحيح البخاري أصحّ كتاب بعد القرآن؛ حيث قال: "نحن لا نوافق على المقولة الشهيرة بأنّ البخاري أصحّ كتاب بعد القرآن". انظر: القرآن وكفى، ص 108.

زوجاته مرة أخرة، حيث قال: "ثمّ تدخلُ أحاديث البخاريّ في منعطف خطير في تشويه سيرة النبيّ –عليه السلام– تجعلنا نتحرّج من أن نضع لها عناوين، وهذا المنعطف الخطير يتناول علاقة مزعومة للنبيِّ بالنساء من غير زوجاته، وكم كنّا نودّ إغفال هذا المنعطف لولا حرصنا على تنزيه نبيّ الإسلام من هذا الافتراء الذي يسري سريان السمّ بين سطور البخاري، والذي يقف دليلا هائلا على تلك الفجوة بين القرآن والبخاري، باعتباره أهمّ كتب المصدر الثاني، لمن يعتقد أنّ هناك مصادر أخرى مع القرآن"[1].

والقصّة المزعومة التي اتخذها الكاتب تعلّة للتشنيع على البخاريّ، تضمّنها الحديث الذي أخرجه البخاري في: "باب: ما يجوزُ أن يخلوَ الرجلُ بالمرأة عند النّاس"، وهو حديثِ أنس بن مالك –رضي الله عنه–، قال: جاءت امرأةٌ من الأنصار إلى النبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، فخلا بها، فقال: «والله إنّكنَّ لأحبُّ النّاس إليَّ»[2].

فهذا الحديث استشكله أحمد صبحي منصور، ورأى أنّ فيه إساءة بليغة للنبيِّ –صلى الله عليه وسلم–؛ حيث ينسب إليه الخلوة مع المرأة الأجنبيّة، ومحادثتها بما يثير العواطف، ويُغري بالرذيلة؛ حيث قال: "ونبدأ بأحاديث زعم –أي: البخاري– فيها أنّ النبيَّ كان يخلو بالنساء الأجنبيات. ونقرأ حديث أنس...والرواية تريد للقارئ أن يتخيّلَ ما حدث في تلك الخلوة التي انتهت بكلمات الحبّ تلك...ولكن القارئ الذكيّ لابدّ أن يتساءل إذا كانت تلك الخلوة المزعومة قد حدثت –فرضا–، فكيف عرفَ أنس، وهو الراوي ما قال النبيُّ فيها؟"[3].

وللإجابة على هذا الاستشكال أقول:

1– إنّ الإمام البخاريّ لم ينفرد برواية هذا الحديث، بل رواه بنفس هذا السياق الإمام مسلم[4]، كما هو موضّحٌ في تخريجه، والنسائي[5]، ورواه بسياق قريب منه: أبو داود[6]، والترمذيُّ[7]، والبغويّ[8]، فهل كلّ هؤلاء يقال عنهم:

([1]) – القرآن وكفى، ص 101.

([2]) –أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب النكاح، رقم: 5234، ص999، عن محمد بن بشار، عن غندر، عن شعبة، عن هشام، عنه، وأخرجه –أيضا– في كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبيِّ –صلى الله عليه وسلم– للأنصار: «أنتم أحبُّ الناس إلي»، رقم 3786، ص684، عن يعقوب بن إبراهيم بن كثير، عن بهز بن أسد، عن شعبة، به عنه، وأخرجه مسلم في "صحيحه"، في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم، رقم 2509، ص1093، عن محمد بن المثنى، وابن بشار، كلاهما عن غندر، به، والنسائي في السنن الكبرى، باب حبّ النبيّ –صلى الله عليه وسلم– الأنصار، رقم 8271، 379/7، عن محمد بن عبد الأعلى، عن خالد، عن شعبة، به. ورقم 8272، 379/7، عن محمد بن العلاء، عن ابن إدريس، عن شعبة، عنه به، وفيه زيادة: "من أحبّهم فبي أحبّهم، ومن أبغضهم فبي أبغضهم".

([3]) – القرآن وكفى، ص116.

([4]) – الجامع الصحيح، رقم 2509، ص1093.

([5]) – السنن الكبرى، رقم 8271، 379/7.

([6]) – السنن، رقم 4818، 193/7.

([7]) – الشمائل المحمدية، رقم 314، ص 189.

([8]) – شرح السنة، رقم 3672، 240/13.

"زعموا"، مثلما قال الكاتب صاحب الاستشكال عن البخاري؟ وهل هؤلاء كلّهم أرادوا الإساءة إلى النبيّ –صلى الله عليه وسلّم– بروايتهم لهذا الحديث؟ أم أنّ أحمد صبحي منصور يستشكل فقط على "صحيح البخاري" باعتباره على حدِّ تعبيره "أهمّ كتب المصدر الثاني"، وتوهينه توهين لكتب المصدر الثاني كلّها؟ فقد قال: "وكم كنّا نودُّ إغفال هذا المنعطف لولا حرصنا على تنزيه نبيِّ الإسلام من هذا الافتراء الذي يسري سريان السمّ بين سطور البخاريّ، والذي يقف دليلا هائلا على تلك الفجوة بين القرآن والبخاري باعتباره أهمّ كتب المصدر الثاني لمن يعتقد أنّ هناك مصادر أخرى مع القرآن"[1].

ثمّ إنّ "الخلوة بالأجنبيات... وما خُتمت به من كلام الحبّ" موجود في ذهن أحمد صبحي منصور فقط، أمّا في حديث البخاريّ فلا، وذلك:

أنّ عبارة "فخلا بها" التي وردت في حديث أنس –رضي الله عنه– لم يقصد بها الخلوة الكاملة، بحيث يحتجب النبيّ –صلى الله عليه وسلّم– والمرأة الأنصارية، وإنّما مقصوده أنّه خلا بها إلى ناحية عن الناس، حتى لا يسمعوا حديثها، وشكواها للنبيّ –صلى الله عليه وسلم–، وهذا ما فهمه البخاريّ من حديثه؛ حيث ترجم عليه بقوله: "باب: ما يجوزُ أن يخلوَ الرجلُ بالمرأة عند النّاس"، وهذا ما فهمه كلّ الشرّاح، استنادا إلى ما ورد في بعض طرق الحديث من التنصيص على أنّ هذه الخلوة المذكورة وقعت في بعض سكك المدينة، التي لا تخلو غالبا من مرور الناس، قال ابن بطال: "فإن قيل: ليس في الحديث أنّه خلا بها عند الناس كما ترجم، قيل: قول أنس: فخلا بها، يدلّ أنه كان مع الناس، فتنحى بها ناحية، ولا أقلّ من أن يكون مع أنس راوي الحديث، وناقل القصة، ولم يُرد بقوله: فخلا بها، أنه غاب عن أبصارهم، وإنّما خلا بها حيث لا يسمع الذي بحضرته كلامها، ولا شكواها إليه، ألا ترى أنّهم سمعوا قوله لها: أنتم أحبّ الناس إليّ، يريد الأنصار قوم المرأة"[2].

وقال ابن حجر: "وأخذ المصنّف –أي البخاري– قوله في الترجمة: عند الناس. من قوله في بعض طرق الحديث[3]: فخلا بها في بعض الطرق، أو بعض السكك، وهي الطرق المسلوكة التي لا تنفك عن مرور الناس غالبا"[4].

ثمّ إنّ "كلمات الحبّ" التي وردت في نصّ الكاتب، لم تكن موجّهة إلى المرأة بخصوصها، كم يُفهم من تلميح أحمد صبحي منصور؛ وإنّما المقصودون بالمحبة في الحديث هم الأنصار كلّهم، وهذا الحديث من مناقبهم؛ لذلك أورده البخاري في "كتاب مناقب الأنصار"، ومسلم في "باب من فضائل الأنصار"، والنسائي في "باب حبّ النبيّ –صلى

([1]) – القرآن وكفى، ص115.

([2]) – شرح صحيح البخاري، 361/7.

([3]) – ينظر: صحيح مسلم، رقم 2326، ص1023، وفيه عن أنس، "أنّ امرأة كان في عقلها شيء، فقالت يا رسول الله إنَّ لي إليك حاجة، فقال: يا أمَّ فلان انظري أيّ السكك شئت، حتى أقضيَ لك حاجتك، فخلا معها في بعض الطرق، حتى فرغت من حاجتها"، وسنن أبي داود، رقم 4818، 193/7.

([4]) – فتح الباري، 333/9. وينظر: عمدة القاري، للبدر العيني، 214/20.

الله عليه وسلم- الأنصار"، ولعلّ الزيادة التي وردت في حديث النسائي أحسن توضيح لذلك، حيث جاء فيها: "من أحبّهم فبي أحبّهم، ومن أبغضهم فبي أبغضهم"[1].

(1) – السنن الكبرى، رقم 8272، 379/7.

الخاتمة:

وهكذا، بعد هذا العرض الذي عشتُ فيه مع كتاب "القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلاميّ"، ووقفتُ فيه على الغرض من تأليفه، وهو إبطال حجيّة السنة النبوية كمصدر ثاني للتشريع الإسلامي، مكمّلٍ للقرآن، ومبيّن لما جاء فيه، ومتعاونٍ معه في إثبات الأحكام الشرعية، وإثبات أن لا وحي إلا وحي القرآن، وأن لا كتاب إلا كتاب القرآن، وأن لا حديث إلا حديث القرآن، وأنّ الحكمة التي جاء ذكرها في القرآن، وأسّس عليها بعض المحدثين والأصوليين حجيّة السنة، إنّما هي في فكر أحمد صبحي منصور هي القرآن نفسه، وأنّ القرآن كتاب مبين لا يحتاج إلى بيان منفصل عنه...

ولأجل تحقيق هذا الغرض العلمي، حشد الكاتب كثيرا من الأدلة على ما ذهب إليه من القرآن والمعقول، وقد ساق هذه الأدلة وفهما ووظفها بالكيفيّة التي تخدم الهدف الذي من أجله ألف الكتاب، لا كما فهمها علماء الإسلام وبينوها للناس.

كما خصّص الكاتب لإبطال حجية السنّة فصلا استهدف فيه أحاديث البخاري، فطعن في كثير منها، متذرّعا بما أورد عليها من إشكالات، وهي إشكالات واهية -كما رأينا في النماذج التي سقتها في تفاعيل هذا البحث-، فأغلبها إشكالات في ذهن الكاتب فحسب، ولو أنّه أعاد بقراءتها بموضوعية، واستهدى بفهوم أهل الاختصاص، وتخلى عن أفقه الأيديولوجي الضيق، لاستبان وجه الحق فيها؛ لكنّه التعصب للمنطلقات الفكرية المسبقة الذي أعماه عن إبصار الحقّ نسأل الله السلامة.

والكاتب استشكل الأحاديث، فتوهم معارضتها للقرآن، وتناقضها فيما بينها، ومعارضتها للتاريخ الثابت، وللعادة والتجربة، وكذا رأى فيها الإساءة لبيت النبوّة سواء لشخص النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، أو لأزواجه الطاهرات.

ولخطورة ما وقفت عليه من شبهات في هذا الكتاب، والتي أجزم أنّها لن تؤثّر حجيّة السنة، ومصداقية مرويات البخاري، لكنها قد تزرع الشكوك والأوهام في أذهان بعض القراء ممّن لم يتسلّحوا بثقافة شرعية واسعة، تمكنهم من التمييز بين الحقّ والباطل في كتابات المعاصرين.